

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية

تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات  
الدورية في الدول العربية

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

إعداد: د. هبه عبد المنعم



رقم  
132  
2019

تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات  
الدورية في الدول العربية

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية

تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

إعداد

د. هبة عبد المنعم

صندوق النقد العربي

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة





## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

### تقديم

أرسي مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة  
صندوق النقد العربي



# تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

## المحتويات

- تمهيد ..... 5
- أولاً: خلفية عامة..... 6
- ثانياً: تجارب الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية..... 14
- ثالثاً: تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية.... 27
- رابعاً: بداية تطبيق المتطلب والجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأنه ..... 29
- خامساً: القيمة الحالية والسابقة للمتطلب ..... 29
- سادساً: تطبيق مبدأ التبادلية أو المعاملة بالمثل (Reciprocity) ..... 31
- سابعاً: كيفية احتساب متطلب رأس المال المُعاكس: مصرف قطر المركزي..... 33
- ثامناً: رصد طبيعة التفاعل بين المتطلب والسياسات الأخرى ..... 34
- تاسعاً: الخلاصة والتوصيات..... 53



## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

### تمهيد

يعتبر متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية أحد الإصلاحات الرقابية المتضمنة في متطلبات بازل III التي تستهدف تحقيق الهدف الأشمل للسياسة الاحترازية الكلية المُتمثل في حماية القطاع المالي من تراكم المخاطر النظامية الناتجة عن التوسع المُفرط في منح الائتمان، وما قد تسببه التقلبات في دورات الأعمال من تأثيرات على مستوى قدرة القطاع المالي على توفير الائتمان اللازم لدعم النشاط الاقتصادي.

يتم تكوين هذا المتطلب الإضافي في أوقات الرواج الاقتصادي والتوسع في منح الائتمان، وما قد يصاحبه من ارتفاع في مستوى المخاطر النظامية، فيما يتم إطلاقه (السماح للبنوك باستخدامه لتغطية الخسائر أو مواصلة عمليات منح الائتمان) في ظروف ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع التسهيلات الائتمانية بما يقلل من مستويات تأثر القطاع الحقيقي بالتقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان.

في إطار الاهتمام المتواصل للسلطات الإشرافية العربية بتطبيق المعايير الدولية لاسيما فيما يتعلق بمتطلبات بازل III، بذل عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوداً ملحوظة خلال السنوات الماضية لوضع الإطار الرقابي اللازم للبدء في تطبيق هذا المتطلب. على ضوء ما سبق، وفي أعقاب مرور قرابة أربع سنوات على هذه الجهود، من الأهمية بمكان الوقوف على تجارب البلدان العربية على صعيد تطبيق هذا المتطلب.

بناءً عليه، تهتم هذه الورقة بإلقاء الضوء على التجارب الدولية في تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية سواءً فيما يتعلق بالإطار العام

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

لتطبيق المتطلب والمنهجية المتبعة لتحديد قيمته، أو استراتيجية التواصل مع القطاع المصرفي، والمراجعة الدورية لقيمة المتطلب لضمان مواكبة السلطات الإشرافية للتغيرات في دورات الائتمان والأعمال وما قد يستلزمه ذلك من تغيير في قيمة المتطلب.

إضافة إلى ما سبق، تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على تجارب البلدان العربية في تطبيق متطلب رأس المال المعكس للتقلبات الدورية، وإلقاء الضوء على طبيعة التحديات التي ترتبط به، وجهود المصارف المركزية العربية لمواجهة هذه التحديات بما يساهم في دعم جهود السلطات الرقابية. تستند الورقة في هذا الصدد إلى نتائج استبيان أعدته الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية في هذا الشأن وتم استيفائه من قبل السادة أعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية خلال الفترة (مارس-أبريل) 2018.

### أولاً: خلفية عامة<sup>1</sup>

نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية اتفاقية بازل III في ديسمبر 2010 بما يمثل إطاراً عالمياً لتنظيم عمل البنوك وضمان سلامة القطاعات المصرفية، متضمناً المعايير التنظيمية العالمية بشأن كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة. تتضمن معايير كفاية رأس المال عدداً من المتطلبات الرقابية اللازمة لتمكين القطاع المصرفي من مواجهة الصدمات والحد من المخاطر النظامية، ومن بينها متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية. يهدف المتطلب إلى التأكد من أن متطلبات رأس المال للقطاع المصرفي تأخذ في الاعتبار البيئة المالية

<sup>1</sup> هبة عبد المنعم (2015). "متطلبات رأس المال الإضافي للحد من دورات الأعمال ومنح الائتمان"، ورقة قُدمت في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، مايو 2015.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

الكلية التي تعمل فيها البنوك، ويهدف إلى حماية القطاع المصرفي من فترات النمو المفرط في منح الائتمان التي غالباً ما ترتبط بتراكم المخاطر النظامية.

تُعزى خلفية فرض هذا المتطلب في كون النشاط الاقتصادي يتعرض للعديد من التقلبات الاقتصادية التي تتمثل في فترات رواج اقتصادي تنسم بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي، وتوسع المشروعات، وارتفاع في مستويات الانفاق الاستثماري، وما يتطلبه ذلك من تزايد الحاجة للحصول على التمويل يعقبها فترات كساد تنسم بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض مستويات الانفاق الخاص، وبالتالي تراجع مستوى المبيعات والانفاق الاستثماري وصعوبات في الحصول على التمويل.

يصاحب هذه الدورات الاقتصادية دورات موازية من دورات منح الائتمان في القطاع المالي. ففي فترات الرواج الاقتصادي تتوجه القطاعات المالية، ومن أهمها البنوك إلى التوسع في منح الائتمان استناداً إلى توقعاتها بشأن فرص النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات توسع المشروعات ونمو أرباحها ومن ثم قدرتها على سداد التزاماتها المالية. بالتالي يرتفع حجم التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى عدد من القطاعات الاقتصادية، وهو ما قد يعمل في بعض الأحيان على تراكم المخاطر في النظام المالي عند تحول دورة الرواج الاقتصادي إلى دورة كساد تتراجع معها مستويات النشاط الاقتصادي، وينخفض دخول الشركات والأفراد وينتج عنها صعوبات في القدرة على الوفاء بالتزامات الديون. بالتالي تراكم المديونيات وتزايد حالات الإعسار المالي وهو ما يؤثر بدوره على قدرة القطاع المالي على منح المزيد من الائتمان، ومن ثم انخفاض مستويات الائتمان الممنوح وتعميق دورة الكساد الاقتصادي.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

يعمل متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية من خلال إلزام السلطات الرقابية للقطاع المصرفي بتكوين رأس مال إضافي يتم تكوينه خلال فترات الرواج الاقتصادي، وحين تتوفر دلائل لدى السلطات الرقابية تشير إلى اتجاه المؤسسات المالية إلى الإفراط في منح الائتمان. في المقابل، تلجأ السلطات الرقابية إلى إطلاق هذا المتطلب Releasing Buffer بما يعني السماح للبنوك باستغلال وتوظيف الموارد المتاحة من خلاله حال تغير الدورة الاقتصادية ووجود شح في الموارد المالية، حيث يستخدم المتطلب الإضافي لرأس المال في هذه الحالة بهدف تغطية خسائر المؤسسات المالية أو الاستمرار في منح الائتمان وبالتالي مواصلة قيام القطاع المصرفي بتوفير التمويل للقطاع الحقيقي. بالتالي فإن هذا المتطلب الإضافي لرأس المال يستهدف تقليل التقلبات الحادة في دورات منح الائتمان في القطاع المصرفي. استناداً إلى ما سبق، وإلى ما لوحظ على المستوى الدولي من وجود ارتباط بين دورات الأعمال ودورات منح الائتمان، حرصت لجنة بازل للرقابة المصرفية على تضمين الإطار الرقابي لإصلاحات بازل III لمتطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية الذي تتراوح قيمته بين 0 و 2.5 بالمائة من الأصول المرجحة بالمخاطر لمواجهة مخاطر دورات الأعمال ومنح الائتمان وذلك فيما يعرف بـ <sup>2</sup>Countercyclical Capital Buffer.

على ضوء ما سبق، تقوم السلطات الرقابية بالاستعانة في اتخاذ قراراتها المتعلقة بهذا المتطلب بعمليات رصد واسعة وشاملة لاتجاهات تطور المؤشرات المالية والاقتصادية ذات الصلة والاسترشاد بالقواعد الدولية

<sup>2</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, (2010). "Guidance for the National Authorities Operating Counter Cyclical Capital Buffer", September.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

المطبقة في هذا الصدد. من بين أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الإطار مؤشر نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي من خلاله تقوم السلطات الرقابية بحساب مؤشر فجوة الائتمان ومن ثم تحديد نسبة المتطلب الواجب الالتزام بها.

من المهم في هذا السياق، تبني تعريفاً موسعاً للائتمان يتضمن كافة مصادر التمويل التي يحصل عليها القطاع الخاص غير المصرفي (القطاع العائلي، قطاع الأعمال) بما يشمل أيضاً مصادر التمويل الخارجية (كافة أشكال التمويل المصرفي، كافة إصدارات الدين الممولة داخلياً أو خارجياً، كافة أشكال المديونية الصادرة عن المؤسسات المالية غير المصرفية بما يتضمن عمليات التوريق (Securitization) بغض النظر عن طبيعة مالك هذه الأوراق المالية سواء كان بنوك أو مؤسسات مالية محلية أو أجنبية)، فيما يتم استبعاد الائتمان الممنوح للقطاع العام من هذا المؤشر.

يتم حساب مؤشر فجوة منح الائتمان<sup>3</sup> من خلال حساب الفارق ما بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة والقيمة المتوقعة لهذه النسبة استناداً إلى سلسلة البيانات التاريخية لهذا المتغير التي تمثل القيمة التي كان من المفترض ان يسجلها المؤشر في حالة عدم وجود تقلبات في دورات الاعمال ومنح الائتمان.

يتم الحصول على القيمة التاريخية المتوقعة لهذا المؤشر بالاستناد إلى الأساليب الإحصائية لتحليل الاتجاه العام مثل Simple moving average و Linear time trend analysis أو بالاستعانة بالنموذج الإحصائي

<sup>3</sup> Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, (2010). Ibid.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

هوودريك بريسكوت Hodrick–Prescott filter الذي يتميز بكونه يعطي أوزاناً أكبر للمشاهدات الحديثة. ويتم حساب مؤشر فجوة الائتمان على النحو التالي:

مؤشر فجوة الائتمان =

(نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بمفهومه الواسع / الناتج المحلي الإجمالي)\*100 - القيمة التاريخية المتوقعة لنسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج استناداً للمشاهدات التاريخية للمؤشر

يتم تحديد قيمة متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية بما يعادل الصفر في المائة عندما تكون قيمة مؤشر فجوة الائتمان أقل من حد معين (L)، فيما تبدأ عملية فرض المتطلب عندما تتجاوز الفجوة المستوى (L)، وترتفع قيمة المتطلب كلما زادت قيمة فجوة منح الائتمان حتى يصل المتطلب للمستوى الأقصى له وهو 2.5 بالمائة عندما يتجاوز مؤشر فجوة الائتمان المستوى (H). حددت لجنة بازل قيمة كل من (L) بنحو 2 بالمائة وقيمة (H) بنحو 10 بالمائة، حيث رأت اللجنة أن ذلك يوفر أساساً دقيقاً للبنوك، ومؤشراً تقريبياً يُمكن أن تعتمد عليه البنوك في توقعاتها المتعلقة بقيمة متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

على ذلك تحدد السلطات الرقابية قيمة المتطلب على النحو التالي:

متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية يساوي صفر في المائة	←	مؤشر فجوة الائتمان $> 2\%$
متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية يزيد عن صفر في المائة ويقل عن 2.5 في المائة.	←	$> 2\%$ مؤشر فجوة الائتمان $> 10\%$
متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية يساوي 2.5 في المائة	←	مؤشر فجوة الائتمان $< 10\%$

ففي حالة وصول الفجوة إلى أقل من 2 في المائة، لن تفرض السلطة الرقابية متطلب إضافي لرأس المال، بالتالي تكون قيمته مساوية للصفر أما في حال تجاوزها لمستوى 10 في المائة ستلجأ السلطات الرقابية إلى فرض المتطلب عند قيمته القصوى 2.5 في المائة. أما في المدى الذي يتراوح بين 2 في المائة و10 في المائة، تلجأ السلطات الرقابية إلى فرض متطلب رأس المال المعكس للتقلبات الدورية بما يفوق صفر في المائة وينخفض دون مستوى 10 في المائة وفقاً لدرجة مخاطر الإفراط في منح الائتمان. فكلما اقتربت الفجوة من 10 في المائة كلما اقتربت قيمة المتطلب من 2.5 في المائة، وكلما تراجعت الفجوة واقتربت من 2 في المائة كلما اقتربت قيمة المتطلب من صفر في المائة. فعلى سبيل المثال، في حال وصول الفجوة مستوى 6 في

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

المائة، تقوم السلطات الرقابية بتحديد قيمة المتطلب عند منتصف المسافة بين النقطتين وهو ما يساوي 1.25 في المائة.

في حال وجود انكشافات للبنوك على تسهيلات ائتمانية موجهة للقطاع الخاص خارج نطاق السلطة الإشرافية، يتم حساب المتطلب على أساس المتوسط المرجح لقيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة في نطاق كل سلطة اشرافية مرجحاً بأوزان تمثل الأهمية النسبية لكل منها من مجمل الانكشافات مع الأخذ في الاعتبار لقيمة متطلب رأس المال المُعاكس في كل دولة من هذه الدول.

يشار في هذا الصدد إلى أهمية التعاون ما بين السلطات الرقابية في تطبيق هذا المتطلب، بحيث يكون التعاون إلزامياً ما بين الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية، فيما شجعت اللجنة كذلك الدول غير الأعضاء على التعاون والتنسيق ما بين السلطات الرقابية في هذا الصدد.

حددت لجنة بازل مسؤوليات السلطات الرقابية في الدولة الأم ( Home regulatory authority) والسلطات الرقابية في الدولة المضيفة ( Host regulatory authority) فيما يتعلق بهذا المتطلب الإضافي لرأس المال. حيث يتعين على السلطات الرقابية في الدولة المضيفة تحديد قيمة متطلب رأس المال المُعاكس لمواجهة التقلبات الدورية الواجب تطبيقه على الفروع العاملة في نطاق إشرافها (Own Jurisdiction). كذلك يتعين عليها إخبار السلطات الرقابية في الدولة الأم بمتطلبات رأس المال الإضافية التي تم فرضها حتى تتمكن من مطالبة بنوكها باحترام هذا المتطلب. كذلك يستوجب الأمر قيام السلطات الرقابية في الدولة الأم بالتأكد من قيام البنوك الواقعة تحت

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

نطاق إشرافها باحتساب قيمة المتطلب بشكل سليم استناداً إلى التوزيع الجغرافي لمحفظه الأصول. كما يتعين عليها التيقن من أن هذا المتطلب لا يشوه عمليات المنافسة وأنه يضمن في المقابل أساساً عادلاً لممارسة النشاط بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية (Level playing field).

لا بد من التأكيد هنا على أن تطبيق المتطلب الإضافي لرأس المال لا يعني أي نقل للسلطات بين السلطات الرقابية، حيث أن سلطة إلزام البنوك بتنفيذه تقع على عاتق السلطات الرقابية الأم بحيث تقوم بفرضه على المؤسسات المالية التي تقع تحت نطاق إشرافها ولديها انكشاف ائتماني ما على أصول مالية تقع في نطاق سلطة رقابية أخرى. وكذلك يحق للسلطات الرقابية في الدولة الأم أن تفرض على البنوك التي تقع تحت نطاق إشرافها مستويات أعلى لمتطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية مقارنة بالمستويات المحددة من قبل السلطات الرقابية في الدولة المضيفة، خاصة إذا ما كانت المستويات المفروضة من السلطات المضيفة غير كافية من وجهة نظرها.

في المقابل، لا يحق للسلطات الرقابية في الدولة الأم بأي حال من الأحوال أن تفرض على بنوكها التي لديها تعرضات ائتمانية في الخارج متطلبات إضافية لهذا المتطلب تقل عن المستوى المقرر من قبل السلطات الرقابية في الدولة المضيفة، لضمان توفر قواعد عادلة للمنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية. فبدون هذا الحد الأدنى من متطلبات رأس المال سوف تتمكن البنوك الأجنبية من التوسع في الائتمان على حساب البنوك المحلية بما يخل بقواعد المنافسة بينها.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

يتكون رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية بشكل أساسي من حقوق المساهمين المتضمنة في الشريحة الأولى لرأس المال، وإذا لم يتم الوفاء بهذا المتطلب، يتعين على السلطات الرقابية فرض قيود على عمليات توزيع الأرباح في البنوك غير الملتزمة إلى حين الوفاء بهذه النسبة. وكغيره من المتطلبات الرقابية الأخرى في إطار إصلاحات بازل III سوف يتم تطبيق هذا المتطلب بشكل تدريجي إلى حين الالتزام الكامل به مطلع عام 2019.

### ثانياً: تجارب الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية<sup>4</sup>

يهتم هذا الجزء من الورقة بإلقاء المزيد من الضوء على الممارسات الفعلية لفرض هذا المتطلب من واقع تجارب الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية سواء فيما يتعلق بالجهة المناط بها اتخاذ القرارات بشأنه، والمنهجية والمؤشرات التي يتم الاستناد إليها، أو فيما يتعلق باستراتيجية التواصل مع القطاع المصرفي. يعتمد هذا الجزء على نتائج استبيان قامت به لجنة بازل للرقابة المصرفية لحصر ممارسات تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في البلدان الأعضاء في اللجنة ونشرت نتائجه خلال شهر يونيو من عام 2017.

### 1. الإطار العام لتطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية

يكون البنك المركزي في عدد كبير من الدول الأعضاء في لجنة بازل هو المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمتطلب رأس المال المُعاكس وذلك مثلما هو مطبق في بلجيكا، والبرازيل، وهونج كونج، وإيطاليا وغيرها من

<sup>4</sup> BCBS (2017). "Range of Practices in Implementing Countercyclical Capital Buffer", June.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

الدول الأخرى. فيما قد تتولي السلطة الإشرافية المناط بها مهام الرقابة المصرفية اتخاذ مثل هذه القرارات وذلك على غرار ما هو معمول به في استراليا، وكندا، وألمانيا، واليابان. في عدد أقل من الدول، تناط القرارات المتعلقة بالمتطلب للجان خاصة أو تتخذها الحكومة بالتعاون مع البنوك المركزية وسلطات الرقابة المصرفية مثلما هو مطبق في فرنسا، وبريطانيا، والدنمارك، والنرويج، وسويسرا، جدول رقم (1).

### جدول رقم (1)

الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمتطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية

البنك المركزي	سلطة الرقابة المصرفية	لجان خاصة	الحكومة
بلجيكا	استراليا	فرنسا	الدنمارك (مجلس المخاطر النظامية)
البرازيل	كندا	بريطانيا	النرويج (الحكومة بالتعاون مع السلطة الإشرافية والبنك المركزي).
هونغ كونج	ألمانيا		سويسرا (الحكومة بالتعاون مع السلطة الإشرافية والبنك المركزي)
إيطاليا	اليابان		
هولندا	كوريا		
روسيا	لوكسمبورج		
السعودية	المكسيك		
منغافورة	السويد		
أسبانيا	تركيا		
الولايات المتحدة*	الولايات المتحدة*		

\* تختلف السلطة الإشرافية بحسب نوع المؤسسة المصرفية.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

تُفضل معظم الدول الأعضاء في اللجنة الإبقاء على المتطلب عند مستوى صفر في المائة في الحالات الاعتيادية (غياب تصاعد المخاطر النظامية)، وتفرضه بقيمة موجبة أكبر من الصفر في المائة وأقل من 2.5 في المائة - على الأغلب- في حال وجود مخاطر نظامية ناشئة عن الإفراط في منح الائتمان.

كاستثناء مما سبق، تقوم بريطانيا بفرض متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية بنسبة 1 في المائة حتى في حالة غياب وجود مخاطر نظامية استناداً إلى رؤية السلطات الرقابية بأن فرض قيمة موجبة للمتطلب من شأنه مساعدة البنوك حال وجود أية ضغوط على مواجهة الخسائر المُحتملة دون اللجوء إلى متطلب الحفاظ على رأس المال ( Capital Conservation Buffer). يشار إلى أن هذا المتطلب قد تم اطلاقه عند انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خوفاً من تأثير الصدمة على القطاع المصرفي.

من جانب آخر، يلجأ عدد من دول الاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة في بعض الحالات إلى تحديد قيمة المتطلب فوق مستوى 2.5 في المائة إذا تطلب الأمر ذلك، حيث تركت لجنة بازل للسلطات الإشرافية الحرية في تحديد الحد الأقصى للمتطلب ولكن مع ضرورة الالتزام بإعطاء القطاع المصرفي الفترة الزمنية الكافية لتكوينه بما لا يقل عن 12 شهراً.

تلجأ معظم الدول الأعضاء إلى احتساب هذا المتطلب لتقييم مخاطر منح الائتمان على مستوى القطاع المصرفي ككل، بينما تعتبر سويسرا الدولة الوحيدة التي قامت بتطبيق هذا المتطلب لمواجهة مخاطر الإفراط في منح الائتمان الموجه فقط إلى قطاع العقارات.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

يتم استخدام مبدأ التبادلية أو المعاملة بالمثل (Reciprocity) في تطبيق هذا المتطلب للبنوك النشطة دولياً بما يضمن توفير أساساً عادلاً للمنافسة بين البنوك المحلية والدولية فيما يتعلق بمنح الائتمان على ألا يزيد المتطلب المفروض على البنوك الدولية عن 2.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر ويعتبر إلزامياً بين الدول الأعضاء. فيما تشجع لجنة بازل السلطات الإشرافية من الدول غير الأعضاء على تطبيق مبدأ التبادلية أيضاً بما يسمح بمستويات أكبر من التعاون ما بين السلطات الرقابية في هذا الصدد على مستوى العالم.

يعتبر الاتحاد الأوروبي التقيد بمبدأ التبادلية تلقائياً وواجب التطبيق داخل كل دولة سواء كانت عضواً في لجنة بازل أم لا، بحد أقصى 2.5 في المائة، فيما يترك للسلطات الإشرافية في دول الاتحاد حرية التقيد بقيمة المتطلب التي تزيد عن 2.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر. كما يجب على السلطات الإشرافية بدول الاتحاد الأوروبي أيضاً التقيد بمبدأ التبادلية مع أي سلطة إشرافية ثالثة (تقع خارج دول الاتحاد للدول الأعضاء، وغير الدول الأعضاء في لجنة بازل بحد أقصى 2.5 في المائة).

خارج دول الاتحاد الأوروبي، تطبق أستراليا، والبرازيل، وهونج كونج، وكوريا، وروسيا مبدأ المعاملة بالمثل مع جميع السلطات الإشرافية الأخرى. فيما تطبق اليابان وكوريا المبدأ مع الدول الأعضاء في لجنة بازل فقط. تستخدم سنغافورة السلطة التقديرية فيما يتعلق بتطبيق هذا المبدأ مع الدول غير الأعضاء في لجنة بازل، فيما لا تزال الولايات المتحدة تضع اللمسات الأخيرة على سياستها في هذا الصدد.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

لا تحدد معظم السلطات الإشرافية حدًا معينًا لحجم تعرض بنوكها للانكشافات الائتمانية في سلطات إشرافية أخرى لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، إلا أن هناك بعض الاستثناءات في هذا الصدد، حيث تستخدم إيطاليا، وسويسرا، والبرازيل عتبات محددة قبل تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. فعلى سبيل المثال، تستخدم سويسرا عتبات تستند إلى حجم ميزانيات البنوك والتعرضات الأجنبية، وتحدد البرازيل عتبة محددة بنسبة 5 في المائة من تعرضات مخاطر الائتمان من قبل البنوك قبل تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

### 2. المؤشرات والمنهجية المتبعة لاتخاذ قرارات السلطات الرقابية

فيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة لتحديد قيمة المتطلب، تشجع لجنة بازل السلطات الإشرافية على استخدام مؤشر فجوة الائتمان الي الناتج المحلي بشكل رئيسي لتحديد قرار خاص بمتطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية على أن يتم استخدام المفهوم الموسع للائتمان الممنوح للقطاع الخاص<sup>5</sup>، وبحيث يشمل كافة عمليات الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص غير المالي (private non-financial sector) بما فيها الائتمان الممنوح لهذا القطاع من المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى بما يتضمن كافة مصادر التسهيلات المحلية والأجنبية الممنوحة لهذا القطاع. بيد أن الممارسات الفعلية أظهرت اعتماد بعض السلطات على المفهوم الضيق للائتمان الممنوح للقطاع الخاص<sup>6</sup> كونه يعطي صورة أدق عن هذا المؤشر في بعض الحالات أو نظراً

<sup>5</sup> يشمل كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع غير المصرفي (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) من قبل مؤسسات مالية وغير مالية محلية ودولية.

<sup>6</sup> لا يشمل كافة التسهيلات الائتمانية للقطاع غير المصرفي وإنما قد يركز فقط على بعض جوانب التسهيلات الائتمانية دون الأخرى (مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي فقط دون المؤسسات المالية الأخرى، أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العائلي دون قطاع الشركات، أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من مصادر تمويل محلية وليست أجنبية) وذلك حسب رؤية السلطات الرقابية للمكامن المحتملة للمخاطر النظامية وحسب توافر مصادر البيانات وانظام دوريتها.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

لتوافر معلومات موثوقة بشأنه بدورية ملائمة بالمقارنة مع مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص غير المالي بمفهومه الواسع.

في حين يعتبر مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي على جانب كبير من الأهمية لاحتساب قيمة المتطلب، فإن لجنة بازل تشجع السلطات الإشرافية أيضاً على تقييم المخاطر النظامية من خلال مراقبة عدد آخر من المؤشرات الكمية والنوعية ذات العلاقة التي قد تكون أكثر ملاءمة لطبيعة البيئة المالية المحلية.

تشير التجارب إلى أنه ليس هناك نهج واحد تتبناه الدول الأعضاء في لجنة بازل في تحديد المؤشرات المُستخدمة للكشف عن فترات تراكم المخاطر النظامية. فمعظم السلطات الإشرافية وليس كلها لديها قائمة من المؤشرات الأساسية المُحددة مُسبقاً (Pre-defined Core Indicators) لتقييم المخاطر النظامية، يتراوح عددها ما بين مؤشر واحد إلى ما يصل إلى 30 مؤشراً، في حين أن دول أخرى ليس لديها قائمة مُحددة مسبقاً من المؤشرات، شكل رقم (1).

في هذا السياق، يتوفر لدى معظم دول الاتحاد الأوروبي قائمة من المؤشرات الأساسية المُحددة مُسبقاً تخضع للمتابعة المنتظمة من قبل السلطات الإشرافية. يتباين عدد المؤشرات المستخدمة من دولة إلى أخرى من دول الاتحاد، فعلى سبيل المثال، ترصد السلطات الرقابية في بعض دول الاتحاد مجموعة محدودة من المؤشرات يقل عددها عن عشرة مؤشرات، فيما يتوفر لدى دول أخرى مصفوفة تتكون من 25 إلى 30 مؤشراً.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

كذلك هناك تباين في النهج المتبع لاختيار المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في الدول المتقدمة الأخرى. ففي أستراليا وسنغافورة يتم استخدام مؤشرات أساسية مُحددة مسبقاً تتكامل معها منظومة من المتغيرات الكمية والنوعية. في حين تعتمد سويسرا على مؤشر أساسي واحد ولكنها تراقب معه مجموعة واسعة من المؤشرات الفرعية. بالمثل، تستخدم هونج كونج مؤشرين رئيسيين، ولكنها تعتمد على مجموعة من المؤشرات الإضافية لتحديد القرارات المتعلقة بالمتطلب. فيما خلصت اليابان بنهاية عام 2017 إلى اقتراح مجموعة من المؤشرات الرئيسية لإجراء الرصد الرقابي المتعلق بالمتطلب. في المقابل، لا تحدد دول مثل كندا، والولايات المتحدة الأمريكية مؤشرات أساسية مُحددة مسبقاً ولكن تنظر في نطاق واسع من المعلومات الكمية والنوعية التي تساهم في تشكيل وجهة نظر السلطات الرقابية بشأن المخاطر النظامية.

يتضح نفس التنوع في النهج في الأسواق الناشئة والاقتصادات الأخرى الأعضاء في لجنة بازل التي يستخدم بعضها قائمة بمؤشرات محددة مسبقاً، تتراوح ما بين مؤشر واحد في المملكة العربية السعودية إلى ما يقرب من 20 مؤشراً في روسيا، فيما لا تزال المكسيك تسعى لتحديد النهج الخاص بها في تحديد المؤشرات. في المقابل، ليس لدى البرازيل مجموعة ثابتة من المؤشرات.

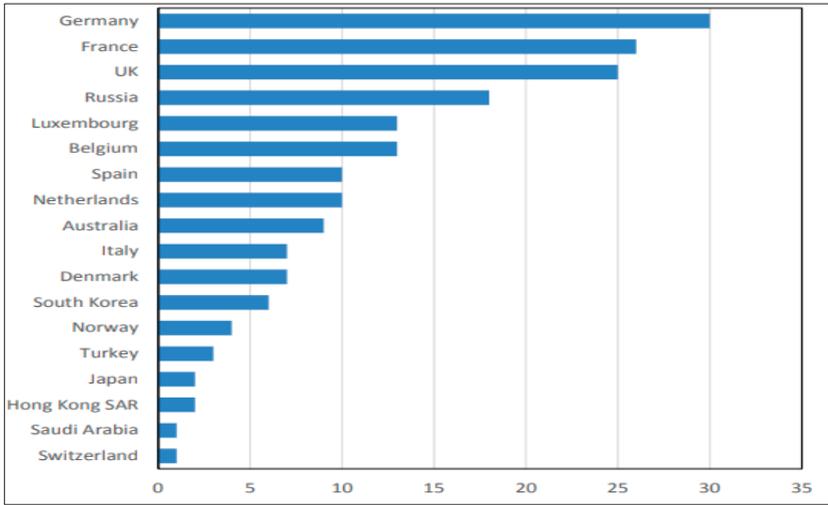
من بين الأعضاء الذين لديهم قائمة محددة مسبقاً، فإن السلطات الرقابية في أكثر من نصف هذه الدول تُفصح عن المؤشرات التي يتم استخدامها، مع عدم وجود نمط جغرافي معين للسلطات الإشرافية التي اختارت ذلك. في المقابل تميل بعض السلطات الإشرافية الأخرى إلى عدم الإفصاح عن قائمة

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

المؤشرات، ذلك كي تحتفظ لنفسها بقدر أكبر من التقدير الكامل ( Full Discretion) لمدى تراكم المخاطر النظامية ولتجنب وجود أي انطباع مسبق لدى المصارف أن تقييم السلطات الرقابية سوف يقتصر على هذه المجموعة فقط من المؤشرات (المنشورة).

### شكل رقم (1)

عدد مؤشرات رصد المخاطر النظامية لاتخاذ قرار بشأن المتطلب  
في الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية



Source: BCBS (2017). “Range of Practices in Implementing Countercyclical Capital Buffer”, June.

أما من حيث نوعية المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها، فبالإضافة إلى مؤشر فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، يركز العديد من الأعضاء في لجنة بازل على استخدام مؤشرات أخرى لرصد حركة الائتمان، مثل معدل نمو إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ومعدل نمو الائتمان

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

الممنوح للقطاع العائلي وللشركات. على الرغم من كون المؤشرات المرتبطة بحركة الائتمان الموجه للقطاع الخاص تعتبر هي الأكثر استخداماً، إلا أن عدد من البلدان الأعضاء يراقب كذلك مجموعة من المؤشرات الأخرى للكشف عن مواطن الهشاشة المالية التي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار المالي، الشكل رقم (2).

فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى، يستخدم الأعضاء أنواعاً مختلفة من المؤشرات يكتسب كل منها أهمية خاصة حسب الأوضاع السائدة في كل سلطة إشرافية استناداً إلى التجارب التاريخية الخاصة بها، وسمات الدورة الائتمانية والضعف المالي. في هذا السياق، هناك مجموعة من المؤشرات شائعة الاستخدام بين الدول الأعضاء في لجنة بازل مثل معدل نمو أسعار المساكن، وفجوات العرض والطلب على المساكن، ومديونيات القطاع العائلي، ونسبة قيمة قروض المساكن إلى إجمالي قيمتها. في المقابل تحظى بعض المؤشرات الخاصة بمديونية قطاع الشركات بأهمية خاصة لدى بعض السلطات الإشرافية الأخرى، إلا أن عدد هذه الدول يقل عن مثيلاتها التي تهتم بشكل أكبر بالمؤشرات الخاصة بمديونيات القطاع العائلي.

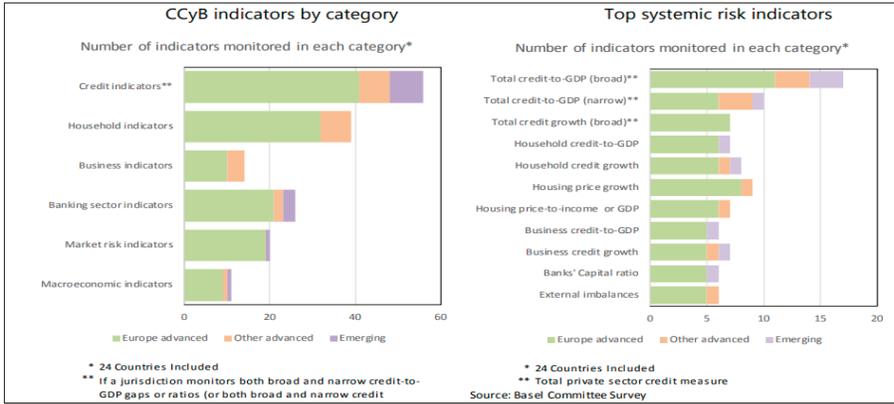
إضافة لما سبق، تراقب السلطات الإشرافية عدد آخر من المؤشرات، فعلى مستوى دول الاتحاد الأوروبي، تراقب السلطات الإشرافية مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالسلامة المصرفية، إلا أن هذا الأمر أقل شيوعاً خارج تلك المنطقة. في حين تراقب بعض السلطات الإشرافية الأخرى مؤشرات تتعلق بمخاطر السوق وأسعار السلع ومتغيرات أداء الاقتصاد الكلي، خاصة المؤشرات التي قد تشير إلى اختلالات خارجية.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

كما تحرص بعض السلطات الإشرافية كذلك على أن تُعزز مصفوفة المؤشرات التي يتم رصدها بمجموعة أخرى من المؤشرات التي يتم الحصول عليها من واقع عمليات الرقابة الاحترازية الجزئية. من المثير للاهتمام كذلك أن عددًا قليلاً نسبياً من الدول الأعضاء في لجنة بازل يقوم في إطار سعيه لرصد المؤشرات التي يتم على أساسها تحديد قيمة متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية بجمع مؤشرات خاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية في دول أخرى ذات أهمية بالنسبة لاقتصاداتها.

### شكل رقم (2)

عدد ونوعية مؤشرات رصد المخاطر النظامية لاتخاذ قرار بشأن المتطلب في الدول الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية



Source: BCBS (2017). "Range of Practices in Implementing Countercyclical Capital Buffer", June.

في المقابل، لا يوجد هناك اتجاه واضح ما بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمؤشرات التي يمكن استخدامها لاتخاذ قرار بشأن تحديد المتطلب (Releasing Buffer) أي السماح للبنوك باستخدامه. من الناحية العملية قد يكون هناك نوعين من الظروف التي تستوجب ذلك وهي أما أن يكون هناك صدمة حادة في السوق وتتجسد فيها المخاطر النظامية على مستوى النظام ككل بما يستدعي إطلاق المتطلب لامتنصص الخسائر وتشجيع عملية

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

مواصلة منح الائتمان، أو أن يكون هناك نوعاً من أنواع تراجع المخاطر النظامية بشكل تدريجي. في الحالة الأولى يُمكن للسلطات الرقابية استخدام مؤشرات كثيرة خاصة بالقطاع المالي والمؤشرات المتعلقة بالضغوط الناتجة عن المخاطر النظامية لاتخاذ قرار في هذا الصدد. في حين أشار القليل من السلطات الرقابية إلى أن الوضعية الثانية يمكن معالجتها من خلال الإطار الرقابي لمتطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية.

### 3. ترجمة المؤشرات إلى قرارات رقابية (اتخاذ القرارات الخاصة بالمتطلب)

في العديد من الدول الأعضاء في لجنة بازل ليس هناك ربط تلقائي بين المؤشرات وقواعد المتطلب ( Quantitative Rules-Based Approach)، وإنما هي عملية تستند فيها السلطات الرقابية إلى درجة من درجات التقييم الذاتي المُعزز بعدد من المؤشرات الكمية والنوعية ( Guided Discretion) فيما يتعلق بمؤشرات الإفراط في منح الائتمان، والمخاطر النظامية.

يستخدم عدد من البلدان الأعضاء في لجنة بازل أطر لتحديد مستوى تراكم المخاطر عوضاً عن استخدام الربط التلقائي بين المؤشرات وقرارات المتطلب. حيث تستخدم بعض الدول ما يعرف بـ (Heat Map) أو إشارة المرور (أحمر، أصفر، أخضر) حسب العتبات المحددة للقيمة بالنسبة للمتغيرات (Thresholds) بدون إعطاء أوزان محددة للأهمية النسبية للمؤشرات أو ربط مباشر بين هذه المؤشرات وقيمة المتطلب. أما في فرنسا وبلجيكا، ولوكسمبورج، فيتم مراقبة نتائج نموذج للإنذار المبكر يحدد عتبة

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

الخطر وتقدير احتمال حدوث أزمة مالية لتحديد قيمة متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية.

في السياق ذاته، وبالإضافة إلى دراسة التطورات والمعلومات الاقتصادية والمالية ومعلومات الرقابة الاحترازية الجزئية، تستخدم بلجيكا إطارًا قائمًا على نموذج يهتم برصد وضعية مؤشر مركب للأوضاع المالية ( Financial Conditions Composite Index ) يتضمن عدد من المؤشرات الفرعية المرجحة حسب أهميتها وذلك بما يشمل اتجاهات الائتمان، ووضعية القطاع المصرفي، ومستوى المديونيات، والأوضاع في سوق العقارات والتطورات الحالية في الأسواق المالية. يتكامل مع استخدام هذا المؤشر، إطار للإنذار المبكر يعطي مؤشرات للإنذار وفق عتبات محددة على أساس الأحداث التاريخية للأزمات المصرفية السابقة.

أما في بريطانيا، فقد تم تطوير نظام لمتابعة الاختلالات المالية المحلية والدولية وتأثيراتها على مديونيات القطاع العائلي والشركات وموازنات البنوك في إطار اختبارات الضغط وقياس تأثيراتها على مستويات الملاءة المالية. فإذا كان تأثير تلك الاختلالات على ملاءة البنوك أكبر مما يمكن أن يغطيه كل من متطلبي الحفاظ على رأس المال ورأس المال المُعكس للتقلبات الدورية، تلجأ السلطات الرقابية إلى زيادة قيمة هذا المتطلب الأخير لتمكين البنوك من امتصاص أية صدمات متوقعة.

في الولايات المتحدة، يجري العمل على تطوير نموذج قياسي يربط ما بين المؤشرات الكمية المالية والاقتصادية، وبين القرارات المحتملة لقيمة متطلب رأس المال المُعكس للمتطلبات الدورية.

#### 4. استراتيجية التواصل مع القطاع المصرفي

هناك حرية للسلطات الإشرافية في الدول الأعضاء في لجنة بازل لتحديد شكل استراتيجية التواصل بشأن المتطلب ودوريتها. إلا أن السلطات مدعوة لمراجعة المؤشرات الخاصة بالمخاطر النظامية بشكل دوري واتخاذ قرار ربع سنوي بشأن المتطلب وإعلام القطاع المصرفي بقراراتها في هذا الصدد على الأقل بشكل سنوي بما يتضمن الإشارة إلى أوضاع المؤشرات الخاصة بالأوضاع المالية الكلية، إلا أن شكل هذا الإفصاح متروك لكل سلطة رقابية. كما تُترك كذلك لكل سلطة رقابية قرار نشر المؤشرات التي استخدمتها لاتخاذ القرار بشأن المتطلب ودورية هذا الإفصاح. رغم ذلك تلزم لجنة بازل الأعضاء بنشر مؤشر فجوة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل دوري .

في أغلب الدول تكون طريقة الإفصاح من خلال بيان صحفي، أو من خلال تقارير المراجعة الدورية لأوضاع الاستقرار المالي، وفي حين تُفصح الدول الأعضاء عن هذا المتطلب بدورية سنوية على الأقل، يلجأ معظم الدول الأعضاء إلى الإفصاح بشكل ربع سنوي. تلجأ بعض الدول الأعضاء إلى الإفصاح فقط في حال اتجهت إلى تغيير قيمة المتطلب، فيما تقوم بعض الدول بالإفصاح سواءً تغيرت قيمة المتطلب أم لا. وتلتزم الدول الأعضاء بإعطاء مهلة للقطاع المصرفي لا تقل عن 12 شهراً للوفاء بقيمة المتطلب.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

### 5. التحديات القائمة

تشير تجارب البلدان الأعضاء في لجنة بازل إلى بعض التحديات فيما يتعلق بتطبيق رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية من أبرزها ما يلي:

- الاتجاهات التاريخية لمنح الائتمان قد لا تعكس بشكل دقيق التطورات الراهنة ومستوى عمق القطاع المالي الحالي.
- زيادة مستويات الائتمان الممنوح قد لا تعني بالضرورة تزايد المخاطر بقدر ما تعكس وجود مصادر أخرى متاحة للتمويل من غير القطاع المصرفي.
- الإطار الحالي للمتطلب يستوجب التفاعل بين هذا المتطلب وباقي أدوات السياسة الاحترازية الكلية وباقي السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف وهو ما يثير تساؤلات حول كيفية أخذ كافة هذه الجوانب بعين الاعتبار.

### ثالثاً: تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

يعرض هذا الجزء من الورقة تجارب ستة مصارف مركزية عربية قامت بالفعل بتطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية، إضافة إلى تجارب بعض المصارف المركزية العربية التي تتجه في المرحلة الحالية نحو تطبيقه بما استلزمه ذلك من قيام هذه المصارف بدراسة هذا المتطلب، وإصدار أوراق تشاورية أو مفاهيمية تم مشاركتها مع القطاع المصرفي بغرض التمهيد لتطبيق المتطلب.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

تشمل هذه التجارب تجربة كل من مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنك المركزي القطري، وبنك المغرب، والبنك المركزي الأردني، وسلطة النقد الفلسطينية، والبنك المركزي العُماني. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الأخرى تعمل في المرحلة الحالية على التمهيد لتطبيق هذا المتطلب وتستعد لذلك من خلال دراسة المتطلب والمنهجيات اللازمة لقياس مؤشر فجوة الائتمان للنتائج المحلي. فعلى سبيل المثال لدى بنك الكويت المركزي مصفوفة لتحديد متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية وهي قيد الاختبار حالياً. كذلك سيتم اعتماد هذا المتطلب من قبل البنك المركزي التونسي في إطار الخطة الخمسية (2016-2020) الرامية إلى تعزيز أعمال الرقابة المصرفية والاستيفاء الكامل لمتطلبات بازل III.

يعتمد هذا الجزء من الورقة على نتائج استبيان قامت الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية بإعداده، وتم استيفائه من قبل أعضاء اللجنة خلال الفترة (مارس-أبريل) 2018. كما يستند إضافة إلى ذلك إلى التعاميم المنشورة من البنوك المركزية المعنية بشأن هذا المتطلب.

### 1. الإطار العام لتطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية

يهتم الجزء التالي من الورقة بإلقاء الضوء على الإطار العام لتطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية بما يشمل بداية تطبيق المتطلب، والجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأنه، والقيمة الحالية والسابقة له، وكذلك التعاون ما بين السلطات الإشرافية في الدولة الأم والدولة المضيفة وكذلك

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

طبيعة التفاعل ما بين المتطلب والسياسات الأخرى، واستراتيجية التواصل مع القطاع المصرفي.

### رابعاً: بداية تطبيق المتطلب والجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأنه

بدأت عُمان في تعميم آلية تطبيق هذا المتطلب على كافة البنوك العاملة بالسلطنة في عام 2015، تلي ذلك قيام عدد من البنوك المركزية العربية بتطبيق هذا المتطلب في عام 2016 وهي، الأردن، والسعودية، وقطر، والمغرب. فيما تم حديثاً تطبيقه في فلسطين مطلع عام 2018. ويجري حالياً العمل على تطبيق المتطلب في كل من الكويت وتونس كما سبق الإشارة إليه. يعتبر البنك المركزي المسؤول بشكل رئيسي عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالمتطلب في معظم الدول العربية التي قامت بالتطبيق الفعلي وكذلك في الدول التي هي بصدد التطبيق في المرحلة الحالية، فيما يقوم بنك المغرب باتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيق المتطلب في إطار لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر النظامية المعنية بتحقيق الاستقرار المالي (لجنة داخلية ببنك المغرب).

### خامساً: القيمة الحالية والسابقة للمتطلب

القيمة الحالية للمتطلب في عدد كبير من الدول العربية التي قامت بتطبيقه هي صفر في المائة ولم تشهد تغييراً منذ عام 2015 وحتى شهر مايو من عام 2018، بما يُفيد بعدم وجود قناعات لدى السلطات الرقابية تفيد بتراكم المخاطر الناتجة عن الإفراط في منح الائتمان بما يستدعي فرض قيمة غير صفرية للمتطلب. أما في فلسطين، فقد فرضت سلطة النقد الفلسطينية تطبيق

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

المتطلب عند مستوى 0.57 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر وفق تقييمها لكافة المؤشرات الاقتصادية والمالية المرتبطة بفرض هذا المتطلب، جدول رقم (2).

ترى معظم المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أن قيمة المتطلب الملائمة من وجهة نظرها في حال غياب وجود مخاطر نظامية في حدود سلطاتها الإشرافية تساوي صفر في المائة<sup>7</sup>.

### جدول رقم (2)

بداية تطبيق المتطلب وقيمه الحالية في بعض الدول العربية

الدولة	بداية التطبيق	القيمة الحالية
الأردن	2016	%0
السعودية	2016	%0
عُمان	2015	%0
قطر	2016	%0
فلسطين	2018	%0.57
المغرب	2016	%0

المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية"، مارس.

<sup>7</sup> بعض الدول لا تعتمد قيمة صفرية للمتطلب حال غياب وجود مخاطر ناتجة عن الإفراط في منح الائتمان، فعلى سبيل المثال تفرض بريطانيا المتطلب بنسبة 1 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر في حال غياب وجود مثل هذه المخاطر.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

### سادساً: تطبيق مبدأ التبادلية أو المعاملة بالمثل (Reciprocity)

فيما يتعلق بمبدأ التبادلية أو المعاملة بالمثل (Reciprocity)، تتعاون المصارف المركزية وسلطات النقد العربية مع السلطات الإشرافية الأخرى فيما يتعلق بفرض متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية. ففي المغرب، تمكّن بنك المغرب من تحديد مستوى المتطلب سواءً بشكل فردي أو مُجمع بالنسبة للقطاع المصرفي. كما تم دمج جوانب الرقابة الاحترافية الكلية في أطر اتفاقيات التعاون مع السلطات الرقابية النظيرة لاسيما فيما يتعلق بدول غرب ووسط أفريقيا نظراً للتواجد المهم لفروع للبنوك المغربية في هذه الدول.

في السعودية، التي هي عضو في لجنة بازل للرقابة المصرفية فهي تطبق مبدأ التبادلية مع الدول الأعضاء في لجنة بازل على أساس النطاق الجغرافي، فيما يتعلق بالبنوك السعودية التي لها انكشافات على هذه الدول وبحيث يتم تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس حسب النسب المفروضة في تلك الدول، فيما يحق لمؤسسة النقد العربي السعودي فرض نسبة أعلى للمتطلب حال ارتأت ذلك وبعدها أقصى 2.5 في المائة.

أما في الأردن، ولما كانت السلطات الإشرافية في الدولة المضيفة تتولى زمام الأمور بالنسبة للبنوك الأردنية العاملة ضمن نطاق إشرافها، يقوم البنك المركزي الأردني بالتأكد من أن البنوك العاملة تحت إشرافه والتي لديها تعرضات خارجية تعمل على احتساب هذا المتطلب على أساس الموقع الجغرافي لتعرضها بشكل سليم. في حال ما ارتأى البنك المركزي أن قيمة

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

المتطلب في الدولة المضيفة غير كافية، فيحق له في هذه الحالة أن يطلب من البنوك التي تقع تحت سلطاته الاحتفاظ بهامش أكبر لمتطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية وعلى هذا الأساس يتم التعاون والتنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى. في فلسطين، يتم كذلك التعاون في هذا الصدد بين سلطة النقد الفلسطينية والسلطات الإشرافية الأخرى من خلال مذكرات التفاهم.

في قطر<sup>8</sup>، فوفقاً لمتطلبات بازل III وكإجراء احترازي للبنوك الوطنية التي يوجد لها انكشافات ائتمانية على القطاع الخاص في البلدان الخارج سواء كانت هذه الانكشافات ناشئة عما تمنحه البنوك في قطر للمقيمين بالخارج أو ناشئة عما تمنحه فروعها وشركاتها التابعة بالخارج، فإنه ينبغي على البنوك أن تأخذ في الاعتبار هامش مواجهة التقلبات الدورية الذي تفرضه السلطات الإشرافية في البلدان التي يوجد للبنوك القطرية إنكشافات ائتمانية على القطاع الخاص بها<sup>9</sup> إذا ما كان هذا الهامش يزيد عن الهامش الذي يفرضه مصرف قطر المركزي، وبحيث يتم تجاهله إذا كان يقل عن الهامش الذي يفرضه مصرف قطر المركزي، وهو ما يؤدي إلى زيادة متطلب رأس المال المُعكس لمواجهة التقلبات للبنوك ذات الانكشافات الكبيرة في الخارج دون غيرها.

تحتسب هذه الزيادة من قبل البنك المعني بالتناسب ما بين حجم الانكشاف خارج قطر إلى إجمالي إنكشافات مجموعة البنك، وبحيث يتعين على كل بنك

<sup>8</sup> مصرف قطر المركزي (2016). "تعميم رقم 23 / 2016: نسبة كفاية رأس المال - هامش مواجهة التقلبات الدورية"، مارس.

<sup>9</sup> هذا ويقصد بالانكشاف الائتماني على القطاع الخاص في بلد ما إجمالي التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين الممنوحة للقطاع غير المصرفي وغير الحكومي في هذا البلد سواء داخل أو خارج المركز المالي مرجحاً بأوزان احتساب المخاطر وفقاً لتطبيق نسبة كفاية رأس المال المستخدم في هذا البلد ما لم تحدد السلطة الإشرافية تعريفاً آخر للانكشاف المالي على القطاع الخاص المستخدم في احتساب هامش مواجهة التقلبات الدورية .

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

تزويد المصرف المركزي بحجم الانكشافات الائتمانية على القطاع الخاص مرجحة بأوزان المخاطر لدى كل بلد ومتطلب رأس المال المُعكس المطبق في كل دولة من هذه الدول وبالتالي احتساب متطلب رأس المال المُعكس الذي يجب أن يطبقه البنك، وحيث أن مصرف قطر المركزي لم يطبق حتى الآن متطلباً غير صفرياً، بالتالي يتعين على البنوك القطرية التي لديها انكشافات على الائتمان الخاص بالخارج تطبيق النسبة المعتمدة من السلطات المضيفة. يوضح الإطار رقم (1) كيفية احتساب متطلب رأس المال المُعكس عبر البلدان.

**سابعاً: كيفية احتساب متطلب رأس المال المُعكس عبر البلدان: مصرف قطر المركزي**

بفرض أن الانكشاف الائتماني على القطاع الخاص مرجحاً بأوزان المخاطر لأحد البنوك كان على سبيل المثال:

- داخل قطر: 500 مليون ومتطلب رأس المال المعكس للتقلبات الدورية يساوي 1 في المائة.

- خارج قطر: بلد (1): 200 مليون ومتطلب رأس المال المعكس للتقلبات الدورية يساوي 0.5 في المائة.

بلد (2): 300 مليون ومتطلب رأس المال المعكس للتقلبات الدورية 2.5 في المائة.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

جدول رقم (3)

مثال يبين طريقة احتساب نسبة متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية وفقاً  
للانكشاف الجغرافي  
للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص

البلد	إجمالي الانكشاف الائتماني مرجحاً بأوزان المخاطر (1)	النسبة إلى إجمالي الانكشاف الائتماني (2)	نسبة المتطلب المعتمدة في كل بلد (3)	نسبة الهامش التي يجب احتسابها (4)	نسبة المتطلب مرجحاً حسب وزن الانكشاف (5) $(4) * (2) =$
قطر	500	%50	%1	%1	%0.50
بلد (1)	200	%20	%0.5	%1	%0.20
بلد (2)	300	%30	%2.5	%2.5	%0.75
المجموع	1000	%100			%1.45

المصدر: مصرف قطر المركزي (2016). "تعميم رقم 23 / 2016: نسبة كفاية رأس المال - هامش  
مواجهة التقلبات الدورية"، مارس.

بالتالي يتعين على مجموعة البنك تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات  
الدورية بحدود 1.45 في المائة.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

ثامناً: رصيد طبيعة التفاعل بين المتطلب والسياسات الأخرى

يهتم عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي قامت بتطبيق المتطلب بالرصد الدوري لطبيعة التفاعل ما بين هذا المتطلب الرقابي وما بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية الأخرى من جهة، وبينه وبين السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف من جهة أخرى.

ففي المغرب تم تفعيل إطار لرصد التفاعل ما بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسة النقدية وبحيث يتم الأخذ في الاعتبار المعطيات والتوقعات الخاصة بالسياسة النقدية وأوضاع الائتمان عند دراسة التقلبات في منح الائتمان وعند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية. كذلك في الأردن، يضع البنك المركزي في اعتباره تأثير السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي على حجم الائتمان الممنوح ومعدلات نموه التي يمكن أن يرافقهما تراكم للمخاطر النظامية. هذا ويجري العمل على تقييم طبيعة هذه التفاعلات بشكل أدق مع توفر البيانات ومرور الوقت اللازم لتقييم طبيعة التفاعل ما بين المتطلب والسياسات الأخرى. في فلسطين ونظراً لكون التعليمات الخاصة بتطبيق المتطلب لا تزال حديثة حيث تم صدورهما في عام 2018 سوف يجري مستقبلاً النظر في طبيعة التفاعلات في هذا الصدد.

**2. المنهجية والمؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لاتخاذ قرارات السلطات الرقابية**

تعتمد معظم الدول العربية التي طبقت هذا المتطلب على مؤشر فجوة الائتمان للنتائج المحلي وفق المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل لاتخاذ قرار بشأن

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

المتطلب، وذلك كما هو الحال في كل من الأردن، والسعودية، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمغرب، بالإضافة إلى رصد مجموعة أخرى من المؤشرات ذات العلاقة، حيث تعتمد السلطات الرقابية في الدول العربية على مصفوفة تتضمن عدد من المؤشرات الرئيسية (Core Indicators) والفرعية (Additional Indicators) لاتخاذ قرار بشأن المتطلب. تركز هذه المؤشرات على رصد عدد من المتغيرات ذات الصلة من بينها أوضاع الائتمان ومديونية القطاع العائلي وقطاع الشركات ومؤشرات السلامة المصرفية ومؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وأسعار الأصول، جدول رقم (4).

### جدول رقم (4)

المكونات الرئيسية لمصفوفة رصد المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها  
لاتخاذ قرار بشأن المتطلب في الدول العربية

مؤشرات الاقتصاد الكلي	مؤشرات السلامة المصرفية	أسعار الأصول	مديونية قطاع الشركات	مديونية القطاع العائلي	أوضاع الائتمان	
√		√		√	√	الأردن
√					√	السعودية
√	√	√			√	عمان
√	√		√	√	√	المغرب
√					√	فلسطين

المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في

الدول العربية"، مارس.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

لاتخاذ قرار بشأن المتطلب، ترصد السلطات الرقابية مجموعة من المؤشرات تتباين حسب أهميتها بالنسبة للسلطات الرقابية ما بين دولة وأخرى من حيث قدرتها على توفير إشارات تتعلق بوضعية المتطلب المفروض تبنيها، من أهمها مؤشرات نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج بمفهومه الواسع<sup>10</sup>، وكذلك معدل نمو الائتمان بمفهومه الواسع، ونسب السلامة المصرفية، وذلك كما هو الحال في كل من الأردن، والسعودية، وعمان، وفلسطين. في المقابل، تعتمد المغرب بشكل أكبر على مؤشر إجمالي الائتمان إلى الناتج بمفهومه الضيق وعلى كل من مؤشري معدل نمو مديونية القطاع العائلي، ومديونية قطاع الشركات، إضافة إلى مؤشرات السلامة المصرفية وذلك كما يوضحه الجدول رقم (5).

### جدول رقم (5)

المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لاتخاذ قرار بشأن المتطلب  
مرتبة حسب أهميتها بالنسبة للسلطات الرقابية العربية

السعودية	المغرب	الأردن	عمان <sup>11</sup>	فلسطين
- نسبة إجمالي الائتمان بمفهومه الواسع إلى الناتج	- إجمالي الائتمان بمفهومه الضيق إلى الناتج.	- نسبة إجمالي الائتمان بمفهومه الواسع إلى الناتج.	- أسعار الأصول.	- نسبة إجمالي الائتمان بمفهومه الواسع

<sup>10</sup> يشمل كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع غير المصرفي (القطاع العائلي وقطاع الأعمال) من قبل مؤسسات مالية وغير مالية محلية ودولية.

<sup>11</sup> Central Bank of Oman, (2015). "Concept paper on capital buffer requirements under Basel III", December.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

السعودية	المغرب	الأردن	عُمان <sup>11</sup>	فلسطين
المحلي.				إلى الناتج.
- معدل نمو الائتمان بمفهومه الواسع.	- معدل نمو مديونية القطاع العائلي.	- معدل نمو إجمالي الائتمان بمفهومه الواسع إلى الناتج.	- هـوامش التمويل.	
- نسبة إجمالي الائتمان بمفهومه الضيق إلى الناتج.	- معدل نمو مديونية قطاع الشركات.	- مؤشرات السلامة المصرفية.	- حالة الائتمان / المسوحات الاقتصادية.	
- معدل نمو الائتمان بمفهومه الضيق.	- مؤشرات السلامة المصرفية.	- مؤشرات السلامة المصرفية.		
- الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.	- نسبة إجمالي الائتمان بمفهومه الواسع إلى الناتج.	- التغير في أسعار الأصول.	- مؤشرات القدرة على السداد.	

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

السعودية	المغرب	الأردن	عمان <sup>11</sup>	فلسطين
- مؤشرات السلامة المصرفية.	- معدل نمو الائتمان بمفهومه الواسع.	- نسبة إجمالي الائتمان بمفهومه الضيق إلى الناتج.	- الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.	
- مديونية قطاع الشركات إلى الناتج.	- معدل نمو الائتمان بمفهومه الضيق.	- مديونية القطاع العائلي إلى الناتج.	- معدل النمو الحقيقي للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص.	
- مديونية القطاع العائلي إلى الناتج.	- مديونية القطاع العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	- معدل نمو مديونية القطاع العائلي.	- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بألسعار الثابتة وفجوة الموارد.	
- معدل نمو مديونية قطاع الشركات.	- التغير في أسعار الأصول.	- مديونية قطاع الشركات إلى الناتج.	- انحرافات مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية ومؤشر أسعار العقارات مقارنة باتجاهاتها الزمنية.	

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

السعودية	المغرب	الأردن	عُمان <sup>11</sup>	فلسطين
- معدل نمو مديونية القطاع العائلي.	- مديونية قطاع الشركات إلى الناتج.	- معدل نمو مديونية قطاع الشركات.	- نسبة السيولة المحلية إلى الناتج.	
- التغير في أسعار الأصول.	- الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.	- الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.	- مديونيات القطاع العائلي وقطاع الشركات.	
		- نسبة تركيز الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية.		

المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية"، مارس.

فيما يتعلق بالمنهجية المتبعة لاحتساب مؤشر فجوة الائتمان للناتج، تتبع معظم الدول العربية منهجية (One-sided Hodrick–Prescott filter) وهي (الأردن، والسعودية، وعُمان، وفلسطين)، كما تتبع المغرب نماذج قياسية أخرى لحساب الفجوة إضافة إلى المنهجية المشار إليها.

هذا وتتجه بعض السلطات الرقابية في كل من السعودية والأردن إلى مراجعة وتعديل المنهجية التي يستند إليها اتخاذ قرار بشأن المتطلب وذلك بحيث يتم

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

إضافة مؤشرات أخرى لتطبيق متطلب رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية مقارنة بما هو مستخدم حالياً لتعزيز عملية اتخاذ القرار بشأن المتطلب.

**3. ترجمة المؤشرات إلى قرارات رقابية (اتخاذ القرارات الخاصة بالمتطلب)**  
تتخذ السلطات الرقابية العربية القرارات المتعلقة بالمتطلب استناداً إلى متابعة مؤشر "فجوة الائتمان" واتخاذ القرار استناداً إلى العتبات (Thresholds) المحددة من قبل لجنة بازل (الأردن، السعودية، عُمان، فلسطين، قطر، المغرب)، بيد أن بعضها يقوم بالإضافة إلى ذلك بالاعتماد على عدد من المقاربات الأخرى للتيقن من قراراتها في هذا الصدد.

من بين هذه المقاربات على سبيل المثال الاستناد إلى نتائج أنظمة الإنذار المبكر (Early Warning Systems)، ومتابعة الاختلالات المالية وتداعياتها المحتملة على مستويات كفاية رأس المال في القطاع المصرفي باستخدام اختبارات الجهد لاتخاذ قرار بشأن المتطلب في المغرب. والاعتماد على نتائج أنظمة الإنذار المبكر (Early Warning Systems) والاستناد إلى مؤشر مركب للأوضاع المالية ( Financial Conditions Composite Index ) لاتخاذ القرار المتعلق بالمتطلب في الأردن، وعُمان. فيما يتعلق بتحديد قيمة المتطلب، لا تقوم معظم السلطات الرقابية العربية بالربط التلقائي بين المؤشرات وقواعد المتطلب (Quantitative Rule-Based Approach) ولكنها تميل إلى اتخاذ قرار أو حكم تقديري مُعزز بالمؤشرات (Guided Discretion).

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

### 4. استراتيجية التواصل مع القطاع المصرفي

يقوم عدد من السلطات الرقابية بمراجعة القرارات الخاصة بالمتطلب بشكل ربع سنوي مثلما هو الحال في كل من الأردن والمغرب، فيما تتم مراجعته بدورية سنوية في كل من السعودية وفلسطين. تقوم السلطات الرقابية في الدول العربية التي طبقت هذا المتطلب بالإفصاح عن المتطلب بدورية سنوية، كما تقوم السلطة الإشرافية بالإفصاح عن مبرراتها والمؤشرات المستخدمة لاتخاذ قرار بشأن المتطلب للقطاع المصرفي بهدف إحاطة القطاع المصرفي بالتطورات التي استدعت تلك القرارات وزيادة مستويات الشفافية فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالمتطلب.

لما كانت السلطات الرقابية تقوم بالمراجعة الدورية لقرارات المتطلب، فإن عدد منها لا يقوم بالإفصاح في حال أسفرت نتائج المراجعة عن عدم تغيير قيمة المتطلب (المغرب والأردن)، فيما يميل بعضها الآخر للإفصاح حتى وإن لم تسفر المراجعة الدورية عن تغيير قيمة المتطلب (السعودية).

تتمثل آليات الإفصاح عن القرارات الرقابية المتعلقة بالمتطلب في النشر على الموقع الإلكتروني للسلطة الإشرافية (السعودية) والنشر من خلال تقرير دوري خاص بالمتطلب (الأردن) وكذلك تضمين تقارير المراجعة الدورية لوضعية الاستقرار المالي لجزئية خاصة بالمستجدات فيما يتعلق بالقرارات الرقابية الخاصة بمتطلب رأس المال المُعاكس (الأردن، وعمان، والمغرب، وفلسطين). إضافة لما سبق تلجأ بعض السلطات الرقابية للنشر على موقع لجنة بازل كما هو الحال بالنسبة للسعودية التي هي عضو في لجنة بازل الدولية، جدول رقم 6.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

جدول رقم (6)

آليات الإفصاح عن القرارات الخاصة بمتطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية

النشر على موقع السلطة الإشرافية	تقرير دوري خاص بالمتطلب	تقرير المراجعة الدورية لوضع الاستقرار المالي	النشر على موقع السلطة الإشرافية	
	√	√		الأردن
√			√	السعودية
	√			عُمان
	√			فلسطين
	√	√		المغرب

المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية"، مارس.

تلتزم السلطات الرقابية بمنح البنوك فترة لا تقل عن 12 شهراً لتكوين المتطلب منذ تاريخ الإعلان عن القرار الرقابي المتعلق به، فيما تسمح للبنوك باستخدام المتطلب (إطلاق المتطلب Buffer Release) بشكل مباشر فور صدور قرار بهذا الشأن، فيما عدا الأردن التي تجري الآن مناقشات مع القطاع المصرفي لتحديد فترة الإطلاق المناسبة التي قد تختلف من بنك لآخر. كذلك، يتعين على البنوك في قطر إذا قام المصرف المركزي بإلغاء أو خفض الهامش المعمول به، أن تأخذ الحيطة والحذر للاحتفاظ بالقدر المناسب منه لمواجهة كافة المخاطر المستقبلية الناشئة ضمن افتراضات خطط رأس المال وخطط التعافي واختبارات الجهد.

## 5. التحديات الراهنة وجهود المصارف المركزية العربية لضمان كفاءة تطبيق المتطلب

تتمثل أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية العربية التي قامت بتطبيق هذا المتطلب في تحديد المؤشرات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها بشكل يضمن التقييم الدقيق لمدى تراكم المخاطر النظامية الناتجة عن النمو المفرط للائتمان (المغرب والأردن). بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بضمان فاعلية تطبيق المتطلب في دعم الاستقرار المالي والحد من مخاطر الإفراط في منح الائتمان (المغرب).

للتغلب على هذه التحديات عملت السلطات الرقابية في بعض البلدان العربية التي قامت بتطبيق المتطلب (المغرب والأردن) على التحديد الدقيق للمؤشرات الملائمة والقيام بدراسة مدى فاعلية تلك الموصي بها من قبل لجنة بازل. إضافة إلى المتابعة الحثيثة وعن كثب لمستويات المخاطر النظامية في القطاع المصرفي من خلال عدد من المؤشرات والدراسات الدورية واختبارات الضغط. كذلك يتم بشكل دوري مراجعة آخر التطورات والتوصيات الصادرة عن المؤسسات الدولية فيما يتعلق بتطبيق المتطلب بالإضافة إلى الوقوف على تجارب الدول الأخرى.

هذا وتتمثل أبرز التحديات الفنية في كون المنهجية الحالية المقترحة من قبل لجنة بازل التي تقوم على احتساب فجوة الائتمان للنتائج كمؤشر رئيسي لاتخاذ قرارات بشأن المتطلب قد لا تتناسب في كل الأحوال مع مقتضيات الأوضاع الائتمانية والاقتصادية في بعض الدول العربية وفقاً لهياكلها الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بالدول العربية المُصدرة للنفط التي قد يشهد ناتجها المحلي

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

الإجمالي تقلبات في بعض السنوات تعكس بشكل كبير التغيرات في الأسعار العالمية للنفط وهو ما قد يؤثر على احتساب مؤشر فجوة الائتمان.

فعلى سبيل المثال، قد لا يُعزى الارتفاع الكبير في مستوى فجوة الائتمان للنتائج إلى الإفراط في منح الائتمان بقدر ما يُعزى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تراجع الأسعار العالمية للنفط. بالتالي فإن اعتماد مؤشر فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج بصورته الحالية لاتخاذ قرارات بشأن المتطلب قد يؤدي إلى قرارات رقابية غير صائبة نتيجة الهياكل الاقتصادية لهذه الدول ما لم يُعزز بعدد من المؤشرات الإضافية الأخرى وهو ما تسعى بالفعل السلطات الرقابية التي قامت بتطبيق هذا المتطلب في البلدان العربية المُصدرة للنفط إلى العمل عليه بحيث يتم التيقن من سلامة القرارات المتعلقة بفرض أو إطلاق المتطلب وذلك كما هو الحال في السعودية، وقطر، وعمان. كذلك تتجه بعض هذه الدول إلى احتساب مؤشر فجوة الائتمان إلى الناتج غير النفطي بهدف التغلب على الإشكالية السابق الإشارة إليها.

كذلك تواجه بعض البنوك المركزية العربية تحديات فيما يتعلق بدراسة تأثير أدوات السياسة الاحترازية الكلية وعلى الأخص متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية على القطاع المالي والحقيقي (المغرب). لمواجهة هذه التحديات، يسعى بنك المغرب إلى التعاون مع بعثة فنية من صندوق النقد الدولي لتقديم المعونة الفنية للبنك من أجل تطوير نموذج احترازي لدراسة تأثير أدوات السياسة الاحترازية الكلية على القطاعين المالي والحقيقي.

## 6. تجارب بعض البنوك المركزية العربية

يعرض هذا الجزء من الورقة تجارب بعض البلدان العربية التي قامت بتطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية وذلك بما يشمل تجارب كل من البنك المركزي الأردني، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ومصرف قطر المركزي، وبنك المغرب.

### أ- تجربة البنك المركزي الأردني

اتخذ البنك المركزي الأردني حزمة متكاملة من الإجراءات لمواكبة التطورات التنظيمية للعمل المصرفي وبما يراعى الظروف الاقتصادية والمالية والمصرفية المحلية من بينها تحديث الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وعمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى متطلبات السيولة ورأس المال ونوعية الأصول في البنوك، واختبارات الأوضاع الضاغطة، وتبني معايير بازل III للعمل المصرفي، ذلك بهدف إرساء دعائم القطاع المصرفي، وحماية المودعين والمساهمين من المخاطر بكافة أنواعها .

أما في مجال تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية، فقد قام البنك المركزي الأردني بإعداد دراسة حول هذا المتطلب بعد صدوره ضمن معايير بازل III . تضمنت هذه الدراسة تطبيقاً للمنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل لاحتساب هذا المتطلب بأثر رجعي على بيانات تاريخية وذلك لبيان مدى قدرة هذه المنهجية على إعطاء مؤشر أو أدلة على وجود تراكم للمخاطر النظامية في فترات سابقة نتيجة النمو المفرط في الائتمان وخصوصاً في فترة الازمة المالية العالمية الاخيرة.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

بناءً على هذه الدراسة، تم اعتماد المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل حيث أظهر تطبيق هذه المنهجية قدرتها على تحديد فترات الضغوطات المالية، وتراكم المخاطر النظامية التي شهدتها الأردن مثل أثر الازمة المالية العالمية الأخيرة. هذا، ويتم مراقبة واحتساب هذا المتطلب بشكل ربع سنوي وتتضمن آلية الاحتساب حسب تعليمات بازل III الخاصة بالجهاز المصرفي الأردني الخطوات التالية :

1. احتساب نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

2. تقدير مؤشر فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي (بين النسبة واتجاهها العام) باستخدام مقاييس إحصائية .

3. احتساب الهامش المطلوب لرأس المال بناءً على الفجوة المقدرة كما يلي :

- إذا قلت الفجوة عن نسبة 2 في المائة، فإن الهامش يساوي صفر .
- إذا زادت الفجوة عن نسبة 10 في المائة، فإن الهامش يساوي 2.5 في المائة .
- إذا تراوحت الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى المذكورين أعلاه فإن الهامش يساوي [(الفجوة - 2%) \* 2.5% / 8%].

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

هذا ويتم تقييم مدى الحاجة إلى فرض هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية إذا توفر لدى البنك المركزي الأردني دليلاً واضحاً على تراكم المخاطر النظامية في الجهاز المصرفي نتيجة النمو المفرط في الائتمان استناداً إلى مصفوفة متكاملة من المؤشرات كما سبق الإشارة.

علماً ان البنك المركزي الأردني سيقوم بإعطاء البنوك فترة سماح لمدة 12 شهراً حال اتخاذ قرار بتغيير قيمة المتطلب وذلك لإعطاء البنوك وقتاً كافياً لتكوين متطلبات رأس المال الإضافية. أما عملية التخفيض فإنها قابلة للتنفيذ مباشرة فور الإعلان عنها من قبل البنك المركزي، وحتى هذه اللحظة لم يتم البنك المركزي بفرض هذا المتطلب وذلك لعدم وجود دليل واضح على تراكم المخاطر النظامية في الأردن حتى الآن.

### ب- تجربة بنك المغرب

اعتمد بنك المغرب منهجية تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في يونيو 2016 في إطار نسق تشاركي مع القطاع المصرفي تضمن التعريف بالمتطلب كأداة احترازية وكذلك بشروط تطبيقه، وتم في إطارها تحديد مستوى المتطلب بين صفر في المائة و2.5 في المائة. وكذا انطلاقة في حدود صفر في المائة بما يتلاءم مع ظروف نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

على المستوى الفني، تم تحديد مستوى المتطلب اعتماداً على قياس الدورة المالية ووضعية الائتمان من خلال الاعتماد على مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتوصيات لجنة بازل. وبحيث يعتبر النمو الائتماني

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

مفرطاً عندما ترتفع وتيرته أكثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. وعندما يكون مؤشر فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي أقل أو يساوي نسبة 2 في المائة لا يتم تشكيل متطلب إضافي لرأس المال المُعكس للتقلبات الدورية وتكون قيمته مساوية صفر في المائة.

إذا كان حساب الفجوة الائتمانية أكبر من 2 في المائة يتم تحديد المستوى الملائم للمتطلب على أساس عملية تقييم للمخاطر ولوضعية كافة المؤشرات ذات العلاقة، وبحيث يتم عرض النتائج على لجنة الاستقرار المالي (لجنة داخلية لبنك المغرب) لاتخاذ القرار الملائم بهذا الصدد.

### ج- مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بفرض المتطلب في عام 2016 لتحقيق هدف السياسة الاحترازية الكلية لحماية القطاع المصرفي من فترات التوسع المفرط في منح الائتمان الذي يرتبط بتراكم المخاطر النظامية وتمكين القطاع المصرفي في فترات الركود الاقتصادي من الاستمرار في تمويل أنشطة الاقتصاد الحقيقي. حددت المؤسسة قيمة المتطلب التي يتعين على البنوك الالتزام بها بصفر في المائة ولم تشهد هذه القيمة تغييراً منذ تطبيق هذا المتطلب في شهر يناير من عام 2016.

يتم حساب المتطلب بنسبة تتراوح بين صفر في المائة إلى 2.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر وحسب كمتوسط مرجح لقيمة المتطلب المفروضة في السلطات الإشرافية التي يتواجد بها تعرضات ائتمانية في مختلف الدول.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

يتم الإفصاح من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي عن قيمة المتطلب على الأقل مرة واحدة سنوية. وفي حال الإعلان عن زيادة قيمة المتطلب تلتزم البنوك بتكوينه خلال فترة 12 شهراً من وقت الإعلان عن الزيادة، في حين أن البنوك يمكنها مباشرة استخدام قيمة المتطلب في حال اتخاذ السلطات الرقابية قراراً بإطلاقه. في حال ظهور أية مستجدات قد تنظر مؤسسة النقد العربي السعودي في دورية أكثر تكرارية في الإفصاح عن قيمة المتطلب إذا ارتأت ذلك.

تعتمد مؤسسة النقد العربي السعودي على المنهجية المقترحة من قبل بازل لتحديد قيمة فجوة الائتمان إلى الناتج لحساب قيمة المتطلب ولكن في المستقبل سوف تنظر مؤسسة النقد العربي السعودي في اعتماد مؤشرات إضافية لرصد وضعية القطاع المالي وقد تلجأ إذا استدعى الأمر ذلك إلى تغيير المنهجية المعتمدة في المستقبل.

تلتزم المؤسسة بمبدأ التبادلية في تطبيق المتطلب حيث يتعين على البنوك السعودية الأخذ في الاعتبار لقيمة المتطلب المفروضة من قبل السلطات الإشرافية التي تعمل في نطاقها، لا سيما تلك البلدان الأعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث تنشر اللجنة على موقعها معلومات عن قيمة المتطلب في كل سلطة إشرافية في البلدان الأعضاء. هذا، وبحق لمؤسسة النقد العربي السعودي اعتماد قيمة أكبر للمتطلب من تلك المطبقة في السلطات الإشرافية الأخرى إذا ارتأت ذلك. في حال عدم وجود نسبة منشورة لقيمة المتطلب للدولة التي تعمل بها البنوك السعودية على موقع لجنة بازل يتم استخدام نسبة للمتطلب في هذه الدولة بحد أقصى 2.5 في المائة. يتم حساب معاملات الترتيب على أساس إجمالي تعرضات كل بنك للائتمان الخاص في كل سلطة

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

إشرافية منسوبةً إلى إجمالي تعرضات الائتمان للقطاع الخاص في كل السلطات الإشرافية التي يتواجد للبنك نشاط بها.

عليه، تلتزم البنوك بالحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل القيام بعمليات لتوزيع الأرباح حيث ستأخذ المؤسسة في اعتبارها قيمة كل من متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية ومتطلب الحفاظ على رأس المال ومتطلب رأس المال المفروض على المؤسسات ذات الأهمية النظامية - بالنسبة للبنوك التي ينطبق عليها هذا المتطلب- لاتخاذ قراراتها المتعلقة بالسماح للبنوك بتوزيع الأرباح.

يشار إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي قامت بعقد ورش عمل داخلية وخارجية حول تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية، بما ساعد بشكل كبير وفعال على تطبيق المتطلب.

### د- مصرف قطر المركزي<sup>12</sup>

استكمالاً لتطبيق الداعمة الاولي لبازل III فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال، انتهى مصرف قطر المركزي في عام 2016 من إعداد المنهجية الخاصة بحساب هامش مواجهة التقلبات الدورية الذي ينبغي على البنوك اخذه في الاعتبار عند تحديد متطلب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل III ووفقاً للمتطلبات المبينة من قبل المصرف، وذلك بهدف التحوط للزيادة المفرطة في الائتمان مقارنة بتطور المؤشرات الاقتصادية.

<sup>12</sup> مصرف قطر المركزي (2016). "تعميم رقم أ.ر (2016/23)، "نسبة كفاية رأس المال/ هامش مواجهة التقلبات الدورية - بازل III"، مارس.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

يُحدد المصرف المركزي من وقت لآخر مدى الحاجة إلى إضافة هامش لمواجهة التقلبات الدورية إلى متطلب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال مع تحديد نسبة هذا الهامش للبنوك حيث من المرجح ألا يزيد عن 2.5 في المائة، علماً بأنه في الوقت الحالي لا يطلب المصرف المركزي احتساب أي هامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية.

يعامل هامش مواجهة التقلبات الدورية معاملة هامش الأمان التحوطي (Conservation Buffer) بإضافته كمتطلب على رأس المال العادي (CET1) وبحيث تفرض القيود المناسبة على التوزيع النقدي للأرباح لدى البنوك التي لا تفي بمتطلبات هذا الهامش كما هو الحال بالنسبة لهامش الأمان التحوطي.

في حالة إذا ما حدد المصرف المركزي هامشاً لمواجهة التقلبات الدورية أو زيادة الهامش المعمول به يتم تحديد المهلة الزمنية المناسبة للبنوك للالتزام بهذا الهامش أو الزيادة فيه على أنه ينبغي على البنوك أن تأخذ الافتراضات الخاصة بهذا الهامش ضمن الافتراضات التي تبني عليها خطط رأس المال المستقبلية التي تزود بها المصرف المركزي ضمن تقرير الدعامة الثانية (ICAAP) وأيضاً عند إعداد اختبارات الضغط والخطة العلاجية بالنسبة للبنوك ذات التأثير الهام على النظام المالي بقطر ( Domestically Systemic Important Banks)، وفي حالة إذا ما ألغي أو خُفّض المصرف المركزي الهامش المعمول به، على البنوك أخذ الحيطة والحذر للاحتفاظ بالقدر المناسب منه لمواجهة كافة المخاطر المستقبلية ضمن افتراضات خطط رأس المال والتعافي واختبارات الجهد .

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

يجب على كل بنك تزويد المصرف المركزي ببيانات توضح حجم الانكشافات الائتمانية على القطاع الخاص مرجحة بأوزان المخاطر لدى كل بلد وهامش مواجهة التقلبات الدورية المطبقة في كل بلد منه ومن ثم احتساب هامش مواجهة التقلبات الدورية الذي يجب أن يطبقه البنك على النحو الأمثل، كما يجب على كل بنك إعداد جدول اعتماداً على البيانات المالية المجمعة والمراجعة من مدقق الحسابات، على أن يتم تزويد المصرف المركزي بهذا الجدول في موعد أقصاه 15 ديسمبر من كل عام مع تقرير (ICAAP) اعتباراً من ديسمبر 2016، على أنه في حال حدوث أي تغيير جوهري خلال العام فعلى البنك المعني إعلام المصرف المركزي به في حينه.

### تاسعاً: الخلاصة والتوصيات

يعتبر متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية [ Countercyclical Capital Buffer (CCyB) ] أحد الإصلاحات الرقابية المتضمنة في متطلبات بازل III التي تهدف إلى الحد من المخاطر النظامية الناتجة عن التوسع المفرط في منح الائتمان وضمان استمرارية قدرة القطاع المصرفي على توجيه الائتمان اللازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية لتخفيف أثر التقلبات في دورات الأعمال.

على ضوء ما سبق، تطرقت هذه الورقة إلى التجارب الدولية وتجارب الدول العربية في تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية سواءً فيما يتعلق بالجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار الخاص بالمتطلب ومنهجية تحديد القرارات الخاصة به واستراتيجية التواصل مع القطاع المصرفي بشأنه. أوضحت الورقة أن الجهة المسؤولة عن تحديد قيمة المتطلب في العديد من

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

هذه الدول تتمثل في البنك المركزي اعتماداً على المنهجية المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تستند إلى حساب مؤشر فجوة الائتمان. بيد أن الورقة بينت أن التجارب العالمية والعربية تشير إلى أن معظم السلطات الرقابية لا تقوم بالربط التلقائي بين مؤشر فجوة الائتمان والقرارات الخاصة بالمتطلب (Quantitative Rule-Based Approach)، ولكنها تميل إلى اتخاذ قرار أو حكم تقديري مُعزز بالمؤشرات (Discretion Guided). في إطار ذلك تهتم المؤسسات الرقابية بالرصد الدوري لمجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية التي قد تختلف أهميتها من سلطة رقابية إلى أخرى حسب الأوضاع المحلية بكل دولة. ومن أهم هذه المؤشرات ما يتعلق بوضعية الائتمان، ومديونيات القطاع العائلي، وقطاع الشركات، ومؤشرات السلامة المصرفية. كما تعتمد في سبيل ذلك على نظم الإنذار المبكر والمناهج القياسية واختبارات الجهد التي تأخذ في الاعتبار الاختلالات المالية والاقتصادية لاتخاذ قرار بشأن المتطلب.

تقوم السلطات الرقابية الدولية والعربية بمراجعة القرارات المتعلقة بالمتطلب بشكل دوري والتواصل مع القطاع الخاص وفق عدد من الآليات المختلفة لإحاطته بشكل دوري بوضعية المتطلب والمبررات الرقابية وراء هذه القرارات وبحيث لا تقل دورية هذا التواصل عن مرة واحدة سنوياً. تتمثل أهم التحديات التي تواجه السلطات الرقابية وفق التجارب الدولية والعربية التي تم التطرق إليها على صعيد تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية فيما يلي:

- التحديد الدقيق للمؤشرات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد فيما إذا كان هناك تراكم للمخاطر النظامية ناتج عن النمو المفرط للائتمان.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

- قد لا تعكس الاتجاهات التاريخية لمنح الائتمان التي يفترض الاعتماد عليها لتحديد فجوة الائتمان بشكل دقيق التطورات الراهنة ومستوى عمق القطاع المالي الحقيقي.
- قد لا تعكس مستويات الائتمان الممنوح بالضرورة تزايد المخاطر بقدر ما تعكس وجود مصادر أخرى متاحة للتمويل من غير القطاع المصرفي .
- ليست هناك معلومات واضحة حول قرارات السلطات الرقابية فيما يتعلق بإطلاق المتطلب لاسيما إذا لم تحدث المخاطر المتوقعة وانما تراجعت.
- الإطار الحاكم يخلق نوع من التفاعل بين هذا المتطلب وباقي أدوات السياسة الاحترازية الكلية وباقي السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف وهو ما يفرض أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار.
- المنهجية الحالية المُقترحة من قبل لجنة بازل التي تقوم على احتساب فجوة الائتمان للنتائج كمؤشر رئيسي لاتخاذ قرارات بشأن المتطلب قد لا تتناسب في كل الأحوال مع مقتضيات الأوضاع الائتمانية والاقتصادية في بعض الدول العربية وفقاً لهياكلها الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بالدول العربية المُصدرة للنفط التي يشهد الناتج المحلي الإجمالي بها تقلبات في بعض السنوات تعكس بشكل كبير التغيرات في الأسعار العالمية للنفط وهو ما قد يؤثر على احتساب مؤشر فجوة الائتمان. بالتالي قد يؤدي إلى قرارات رقابية غير صائبة نتيجة الهياكل الاقتصادية لهذه الدول ما لم يُعزز بعدد من المؤشرات الإضافية الأخرى.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

بناءً عليه، تدعو اللجنة العربية للرقابة المصرفية، المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تطبيق متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية بهدف ضمان الاستقرار المالي من خلال الحيلولة دون التوسع المفرط في منح الائتمان وكذلك ضمان قدرة البنوك على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة القطاع الحقيقي حتى في أوقات ركود النشاط الاقتصادي. وتؤكد اللجنة كذلك على أهمية تعزيز قدرات السلطات الرقابية في مجال الرصد المستمر والدقيق للمؤشرات ذات العلاقة برصد دورات الائتمان والاعمال مع ما يتطلبه ذلك من تبني السلطات الإشرافية للأدوات التحليلية الملائمة لرصد طبيعة المؤشرات وانعكاساتها على الجهاز المصرفي بما يضمن سلامة قرارات السلطات الرقابية فيما يتعلق بفرض وإطلاق المتطلب. كما تدعو اللجنة السلطات الرقابية العربية إلى دراسة طبيعة العلاقة والتفاعل بين فرض المتطلب والسياسات الأخرى لاسيما فيما يتعلق بباقي أدوات السياسة الاحترازية الكلية، وكذلك السياسة النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف. كما تؤكد اللجنة أهمية التواصل المستمر مع القطاع المصرفي فيما يتعلق بالإطار الرقابي اللازم لفرض المتطلب، وتوضيح مبرراتها المتعلقة باتخاذ القرارات بشأنه، الأمر الذي يساعد على تعزيز الشفافية. مع التأكيد على أهمية التعاون بين المصارف المركزية والسلطات الإشرافية الأخرى ذات العلاقة والتعاون كذلك مع السلطات الرقابية الأخرى عبر الحدود فيما يتعلق بفرض متطلب رأس المال المُعاكس للتقلبات الدورية.

## تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية في الدول العربية

### المراجع

#### مراجع باللغة العربية

- صندوق النقد العربي، (2018). استبيان " تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات الدورية [ Countercyclical Capital Buffer (CCyB) ] في البلدان العربية"، مارس.
- مصرف قطر المركزي (2016). "تعميم رقم أ. ر (2016/23)، "نسبة كفاية رأس المال/هامش مواجهة التقلبات الدورية-بازل III"، مارس.
- هبة عبد المنعم (2015). "متطلبات رأس المال الإضافي للحد من دورات الأعمال ومنح الائتمان"، ورقة قُدمت في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، مايو.

#### مراجع باللغة الانجليزية:

- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, (2010). "Guidance for the National Authorities Operating Counter Cyclical Capital Buffer", September.
- Central Bank of Oman, (2015). "Concept paper on capital buffer requirements under Basel III", December.
- Saudi Arabian Monetary Authority (SAMA), (2016). "Applicability of Countercyclical Capital Buffer in Saudi Arabia".

---

تطبيق متطلب رأس المال المُعكس للتقلبات  
الدورية في الدول العربية

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

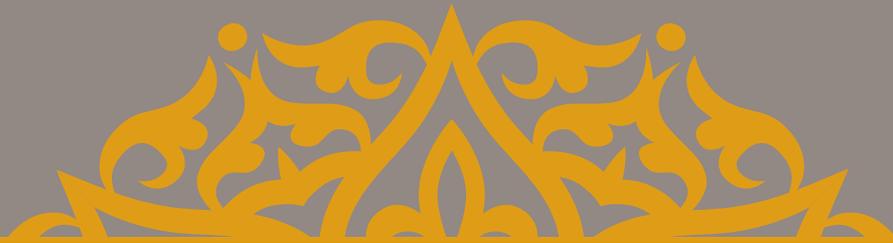
أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: [centralmail@amfad.org.ae](mailto:centralmail@amfad.org.ae)

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي البنوك المركزية والبنوك العربية  
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND  
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS